مصر: أزمة الديون السيادية

25 سنة

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بحلول عام 2024، بلغ إجمالي الدين العام في مصر 17.4 تريليون جنيه (102% من الناتج المحلي الإجمالي) بما في ذلك قطاعات الموازنة والهيئات الاقتصادية والدين الخارجي.

دين مصر الخارجي

بمليارات الدولارات الأميركية

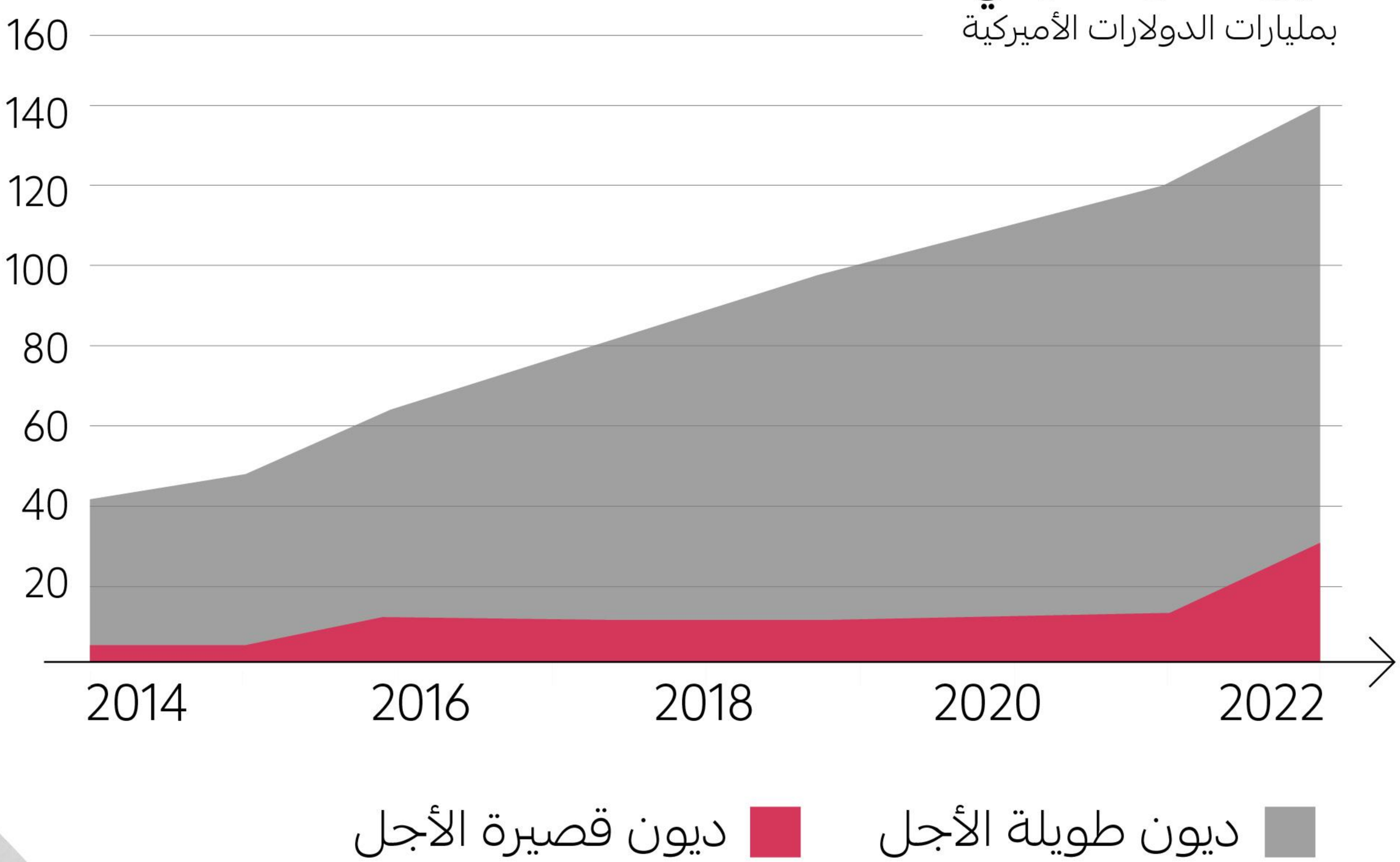

قفز الدين الخارجي من 44 مليار دولار في 2014 إلى 168 مليار دولار في 2023، بزيادة نسبتها 281% خلال 9 سنوات، ومعدل نمو سنوي يتجاوز 31%.

استهلكت مدفوعات الفوائد 47% من الإنفاق الحكومي في 2024، مقابل 25% في 2014، ما أدى إلى مزاحمة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

نسب المصروفات في العام:	2014	2024
الأجور وتعويضات العاملين	26%	15%
شراء السلع والخدمات	4%	4%
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	30%	17%
مدفوعات الفوائد	**25%**	**47%**
شراء الأصول المالية (الاستثمارات)	9%	13%
المصروفات الأخرى	6%	4%

العملة المصرية فقدت أكثر من 80% من قيمتها أمام الدولار بين عامي 2016 و2024، مما أشعل موجات تضخم متتالية وأدى إلى تآكل مستويات المعيشة.

تدفقت "الأموال الساخنة" بفعل أسعار الفائدة المرتفعة والإعفاءات الضريبية، ثم هربت عند أول أزمة، مما زعزع استقرار العملة مرارًا.

حركة استثمارات المحافظ (الأموال الساخنة) فى مصر

بمليارات الدولارات الأميركية

تطور مكونات الناتج المحلي المصري

نسب مئوية %

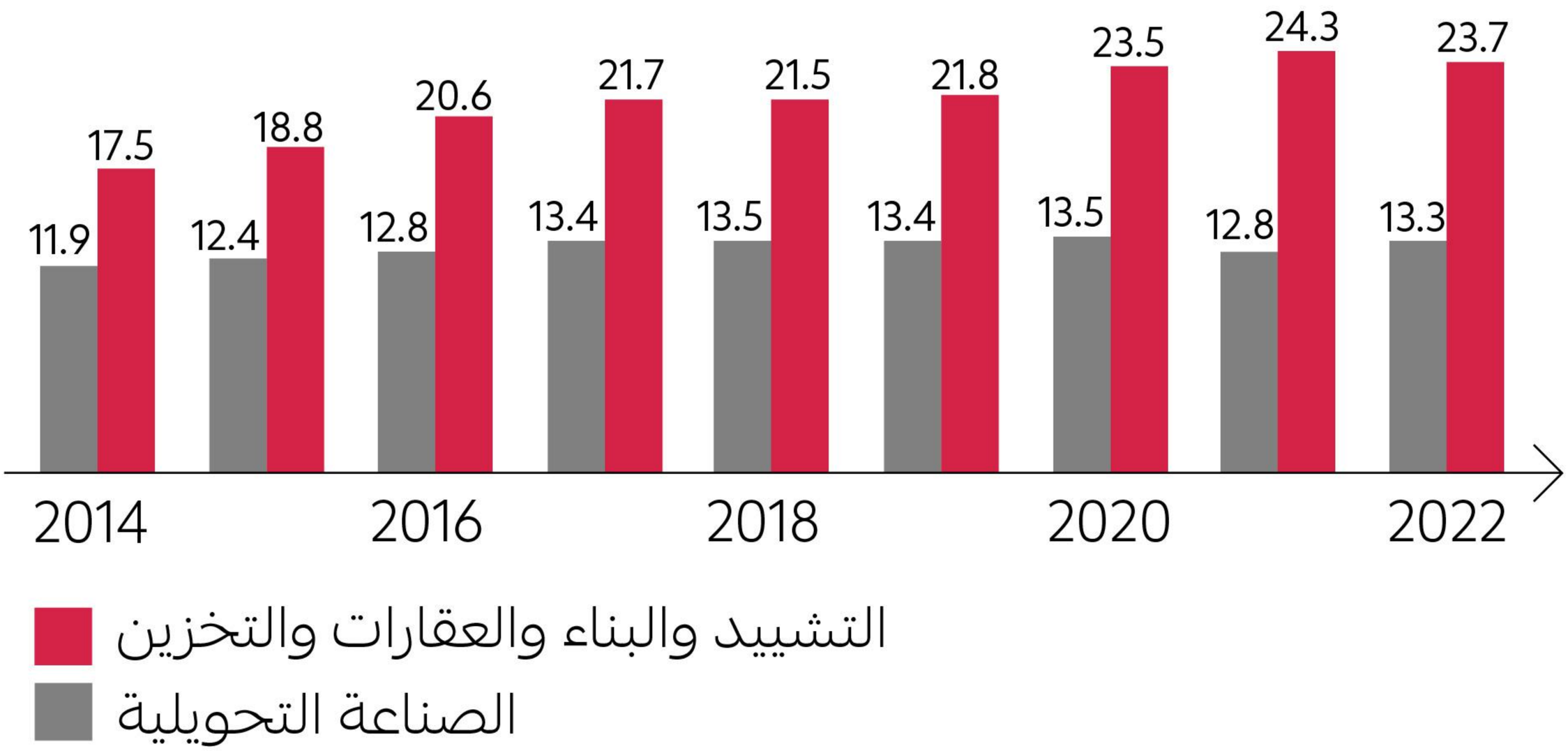

استوعبت المشاريع الضخمة مئات المليارات من القروض، بينما نما قطاع التشييد والعقارات بنسبة 9.5% سنويًا، أي ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، دون أن يولّد إيرادات مستدامة من الدولار.

يتطلب التعافي وضع سقف برلماني للاقتراض، وإعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وإعادة بناء الإنفاق الاجتماعي، وتطبيق المبادئ الأساسية للأمم المتحدة لإعادة هيكلة الديون السيادية لتقاسم الأعباء بشكل عادل.